الأمم المتحدة

TD/B/WP/305

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
2 July 2020
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثمانون

جنيف، 14–16 أيلول/سبتمبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

موجز

يواصل الأونكتاد تعاونه التقني بكامل طاقته. ففي عام 2019، بلغ التمويل الإجمالي لصناديق الأونكتاد الاستئمانية لأنشطة التعاون التقني رقماً عالياً جديداً قدره 46 مليون دولار، بزيادة نسبتها 35 في المائة عن عام 2018. ونتج ذلك عن زيادة الدعم من مصادر التمويل الرئيسية، ولا سيما مساهمات البلدان المتقدمة النمو، التي ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ خمس سنوات، حيث بلغت 11,8 مليون دولار، ومساهمات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي زادت إلى 22,8 مليون دولار، وهو أعلى مبلغ منذ عام 1995. وبالإضافة إلى ذلك، حافظت نفقات التعاون التقني على مستوى مرتفع، حيث بلغت 43,3 مليون دولار، وهو رقم قريب من الذروة التي بلغتها في عام 2018. وازداد الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً، وبلغ رقماً عالياً قدره 22,7 مليون دولار، أو ما نسبته 52 في المائة من مبلغ الدعم الإجمالي. وظل النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) أهم برنامجين في مجال التعاون التقني.

وسعياً للاتقاء بمساعدة البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومواجهة التحديات الجديدة، بما في ذلك التحديات الاجتماعية – الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19)، كثّف الأونكتاد جهوده لتحسين تنظيم وأداء تعاونه التقني قدر الإمكان. وفي عام 2019، ظل تعاون الأونكتاد التقني موجهاً نحو تحقيق النتائج ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، واتسم بزيادة التعاون بين الشُعب والتعاون بين الوكالات. وواصل الأونكتاد أيضاً مشاركته النشطة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، متحرياً السبل الفعالة للعمل مع مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين وزيادة فرص الحصول على التمويل على الصعيد القطري.

GE.20-08870(A)

2008870

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- أُعدت هذه المذكرة من أجل تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وستقدَّم هذه المذكرة إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لغرض استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة 220 من اتفاق أكرا وفي سلسلة المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بين عامي 2008 و2019. وقد أوصى مجلس التجارة والتنمية، في هذه المقررات، بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمانحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل آلية التشاور الرئيسية بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني.

2- وتقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويلها خلال عام 2019. وهي تحلل الاتجاهات الرئيسية في تمويل هذا التعاون وتنفيذه وتبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين هيكل التعاون التقني وأدائه. وتقدم أيضاً بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وينتهي التقرير باستنتاجات ومقترحات من أجل المضي قدماً.

3- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وإلى زيادة التأكيد على دور المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة.

أولاً- مصادر التمويل

4- تُموَّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسين هما:

(أ) تمويل الصناديق الاستئمانية، ويشير إلى الموارد المالية المقدمة لصناديق الأونكتاد الاستئمانية من فرادى الحكومات، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومن مانحين من القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

5- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستئمانية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة المشتركة في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم خطة عام 2030 للتنمية المستدامة دعماً أفضل، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول تحديداً المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين غير مدرجة في موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية، وإنما هي معروضة بشكل منفصل في الفرع دال من الفصل الأول.

ألف- موارد الصناديق الاستئمانية

6- تبقى التبرعات إلى الصناديق الاستئمانية أو الموارد الخارجة عن الميزانية أهم مصدر لتمويل التعاون التقني للأونكتاد. وفي عام 2019، انتعش التمويل الإجمالي لصناديق الأونكتاد الاستئمانية انتعاشاً قوياً بعد عامين من التراجع، حيث بلغ رقماً عالياً جديداً قدره 46 مليون دولار (الشكل 1). ومقارنةً بعام 2018، ارتفع إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية بنسبة 35 في المائة. وقد عززت جميع

مصادر التمويل الرئيسية – البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى – دعمها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.

الشكل 1

مصادر موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية

(بآلاف الدولارات)

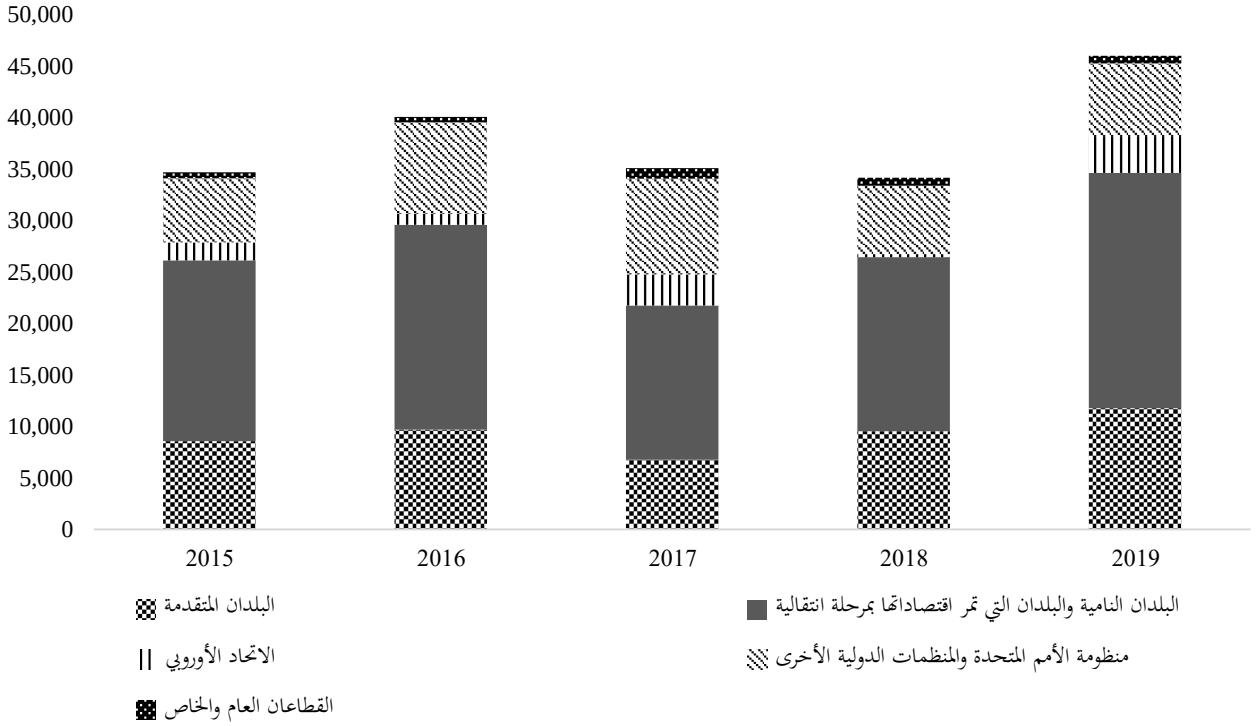

ملاحظة: لا يشمل المجموع المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. وجزء كبير من التمويل الوارد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يعتمد على التمويل الذاتي ويمكن أن يتأتى، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان التي قدمت التمويل (انظر TD/B/WP/305/Add.2، الجدول 15).

7- وفي عام 2019، بلغت مساهمات البلدان المتقدمة في صناديق الأونكتاد الاستئمانية 11,8 مليون دولار، بزيادة قدرها 24 في المائة عن عام 2018، مما يشير إلى انتعاش مطرد من مستواها الأدنى الذي بلغ 6,8 ملايين دولار في عام 2017. غير أن حصة البلدان المتقدمة في إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية انخفضت من 28 في المائة في عام 2018 إلى 26 في المائة في عام 2019، لأن الزيادة في إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية كانت أعلى. وساهمت تسعة بلدان متقدمة في الصناديق الاستئمانية، وزادت سبعة منها مساهماتها في الأونكتاد مقارنةً بعام 2018. وعلى وجه الخصوص، كان ارتفاع المساهمات المقدمة من أستراليا ونيوزيلندا كبيراً (+1,98 مليون دولار) وقُدِّم أساساً لدعم تنفيذ مشروع بشأن المواءمة بين التجارة والجمارك في منطقة المحيط الهادئ ومشروع بشأن الشفافية في تنظيم التجارة وتيسيرها في إطار اتفاق المحيط الهادئ الموسع بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية. وبقيت ألمانيا أهم البلدان المتقدمة المانحة في عام 2019، إذ بلغت مساهمتها 3,1 ملايين دولار، تليها سويسرا بمبلغ 2,1 مليون دولار، ثم أستراليا بمبلغ مليوني دولار. كما تجاوزت المساهمات المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا مليون دولار لكل منها. ومثلت مساهمات هذه البلدان المانحة الستة معاً 95 في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة في

عام 2019. وفيما يخص إجمالي المساهمات المقدمة خلال السنوات الخمس الماضية، كانت سويسرا وألمانيا أكبر بلدين مانحين من بين البلدان المتقدمة، حيث ساهم كل منهما بما يزيد على 9 ملايين دولار (الشكل 2). وفي عام 2019، وُجهت مساهمات البلدان المتقدمة بشكل أساسي نحو مجالات مثل نظام أسيكودا؛ ونظام دمفاس؛ والتجارة المستدامة والبيئة؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والتدابير غير التعريفية؛ والاستثمار من أجل التنمية؛ وتيسير التجارة؛ والتجارة ونوع الجنس والتنمية.

الشكل 2

مساهمات البلدان المتقدمة والنامية المانحة الرئيسية المتراكمة

(بآلاف الدولارات)

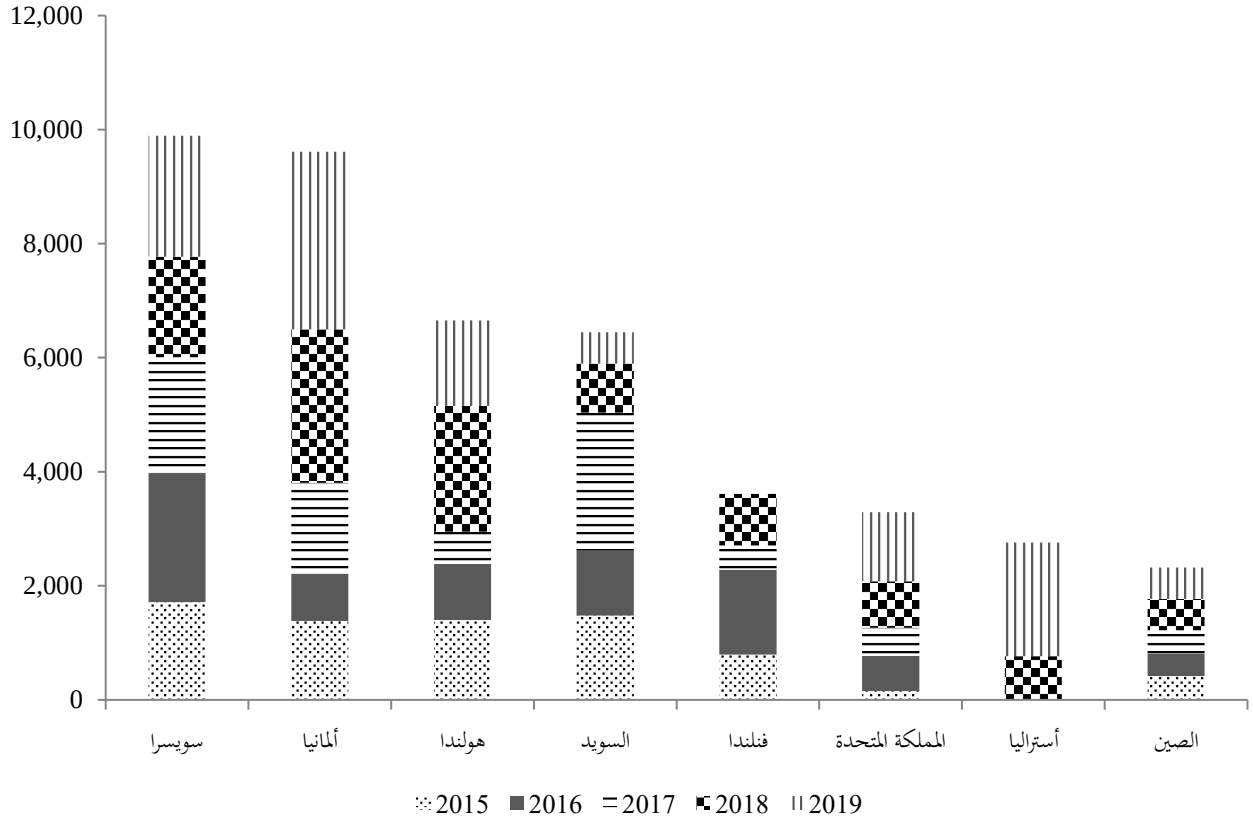

8- وارتفع التمويل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة 35 في المائة ليصل إلى مستوى قياسي قدره 22,8 مليون دولار في عام 2019. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى زيادة التمويل من بنغلاديش وتيمور – ليشتي وزمبابوي لتنفيذ مشاريع نظام أسيكودا. ومثّل التمويل من البلدان النامية 50 في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية في عام 2019، كما كان الحال في عام 2018. ومقارنةً بالمساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة، كان التمويل الوارد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أعلى بنسبة 94 في المائة. ويجدر بالذكر أن 95,5 في المائة من التمويل الوارد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية خُصص لأنشطة جارية في تلك البلدان، لا سيما لتنفيذ برامج ذات صلة بنظام أسيكودا (82 في المائة) ونظام دمفاس (9 في المائة). واستُخدمت نسبة 4,5 في المائة المتبقية من التمويل الوارد من البلدان النامية (مليون دولار) لدعم أنشطة خارج البلدان المساهمة. وبقيت الصين أهم البلدان النامية المساهمة في دعم أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح بلدان نامية أخرى؛ وبلغت المساهمات 0,55 مليون دولار في عام 2019، كما كان الحال في عام 2018.

9- وانتعشت مساهمات الاتحاد الأوروبي انتعاشاً قوياً من أدنى مستوى لها وهو 0,3 مليون دولار في عام 2018 إلى 3,6 ملايين دولار في عام 2019، وهو أعلى مستوى لها في السنوات الخمس الماضية. ووُجهت المساهمات لدعم البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا، وكذلك لمشاريع أخرى في مجالات تيسير الأعمال، وإدارة الديون، والإحصاءات التجارية والجنسانية. وبناءً على ذلك، ارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي في إجمالي موارد الصناديق الاستئمانية من 1 في المائة في عام 2018 إلى 8 في المائة في عام 2019. وأسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء معاً بمبلغ 10,1 ملايين دولار للأونكتاد، وهو ما يمثل 22 في المائة من مجموع موارد الصناديق الاستئمانية.

10- وبلغت مساهمات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى 7 ملايين دولار في عام 2019، بزيادة قدرها 6 في المائة مقارنةً بعام 2018. وعلى الرغم من الزيادة في القيمة، اتخذت حصة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في مجموع موارد الصناديق الاستئمانية اتجاهاً هبوطياً، حيث انخفض من نسبة عليا بلغت 26 في المائدة في عام 2017 إلى 19 في المائة في عام 2018 و15 في المائة في عام 2019. وضمن هذه الفئة، ظلت منظمة العلامات التجارية لشرق أفريقيا أكبر مساهم في عام 2019، حيث بلغت مساهماتها 2,5 مليون دولار، تليها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومركز التجارة الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وشكلت مساهمات هذه الجهات مجتمعةً ما نسبته 72 في المائة من التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

11- وفي عام 2019، بلغ التمويل المقدم من القطاعين الخاص والعام 0,7 مليون دولار، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 4 في المائة عن مساهمات عام 2018، ولكن زيادةً على متوسط التمويل في الفترة ما بين عامي 2015 و2019. ووُجهت المساهمات لتنفيذ عدة مشاريع، منها مشروع لوضع مؤشر عالمي لكفاية الهياكل الأساسية للموانئ بتمويل من المعهد البحري في جمهورية كوريا، ومشروع بشأن تحديث وتحويل البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية لاقتصادات مختارة من اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، بتمويل من المعهد الجامعي الوطني لدراسات السياسات في اليابان، ومشروع بشأن استعادة تعددية الأطراف من أجل التنمية العالمية بتمويل من صندوق روكفلر براذرز، ومشاريع تدريب في مجال الموانئ في إطار برنامج التدريب التجاري (Train for Trade) بتمويل من سلطات الموانئ في عدة بلدان نامية.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

12- تُدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، ويرد ذلك في البابين 23 و35 على التوالي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام 2019، بلغ مجموع النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية 4 ملايين دولار، بزيادة قدرها 7 في المائة عن عام 2018. وظلت حصة هذه النفقات من مجموع نفقات التعاون التقني مستقرة عند نسبة 9 في المائة.

13- وبلغت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني في عام 2019 ما مجموعه 1,4 مليون دولار، بزيادة قدرها 3 في المائة مقارنةً بعام 2018، وخُصصت أساساً للخدمات الاستشارية والتدريب. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، فإن الموارد ذات الصلة بالتدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني استُخدمت أساساً لتمويل دورات الأونكتاد الدراسية في القضايا الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، التي تُعرف باسم "دورات الفقرة 166". وفي عام 2019، نُظمت بنجاح ثلاث دورات إقليمية وست دورات قصيرة للمندوبين في جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت في جنيف دورة تدريبية أقاليمية تجريبية.

14- وحساب التنمية برنامج هام من برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة يُعنى بتنمية القدرات. ويساهم في تحفيز الخبرة الفنية المعيارية والتحليلية لعشرة كيانات مشرفة على التنفيذ تابعة للأمانة العامة، بما في ذلك الأونكتاد، لتنفيذ أنشطة التعاون التقني في الميدان. وفي عام 2019، أُنفق مبلغ قدره 2,6 مليون دولار لدعم تنفيذ 20 مشروعاً في إطار حساب التنمية، في طائفة من مجالات عمل الأونكتاد (انظر الوثيقة TD/B/WP/305/Add.2، الجدول 11). وسجلت النفقات في إطار حساب التنمية ارتفاعاً بنسبة 9 في المائة مقارنةً بعام 2018. وبدأ في الربع الأول من عام 2020 تنفيذ أربعة مشاريع في إطار الشريحة الثانية عشرة من حساب التنمية.

15- وفي إطار الشريحة الثالثة عشرة الجديدة من حساب التنمية (2021-2024)، أقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية تمويل ثلاثة مشاريع للأونكتاد تبلغ ميزانيتها الإجمالية 1,7 مليون دولار. وتركز هذه المشاريع على السياسات والأطر التجارية؛ وتقييم التكنولوجيا في قطاعات مختارة؛ وتعبئة الموارد من أجل اتفاق بيئي عالمي جديد. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الأونكتاد بنشاط في مشروع مشترك بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة. ويُتوقَّع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في عام 2021 بعد موافقة الجمعية العامة على الميزانية البرنامجية.

جيم- مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين لدعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

16- المجموعة آلية مشتركة بين الوكالات مخصصة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي في منظومة الأمم المتحدة. وتشمل المجموعة، التي يقودها الأونكتاد، 15 وكالة مقيمة وغير مقيمة من وكالات الأمم المتحدة. وتقدم المجموعة مساهمة ملموسة ومباشرة في عملية إصلاح الأمم المتحدة من خلال تنسيق العمليات المشتركة بين الوكالات على جميع الصُعُد، ومن خلال الاستعانة بآليات مبتكرة للتمويل المجمَّع مثل مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين (الشكل 3).

الشكل 3

وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"

(بآلاف الدولارات)

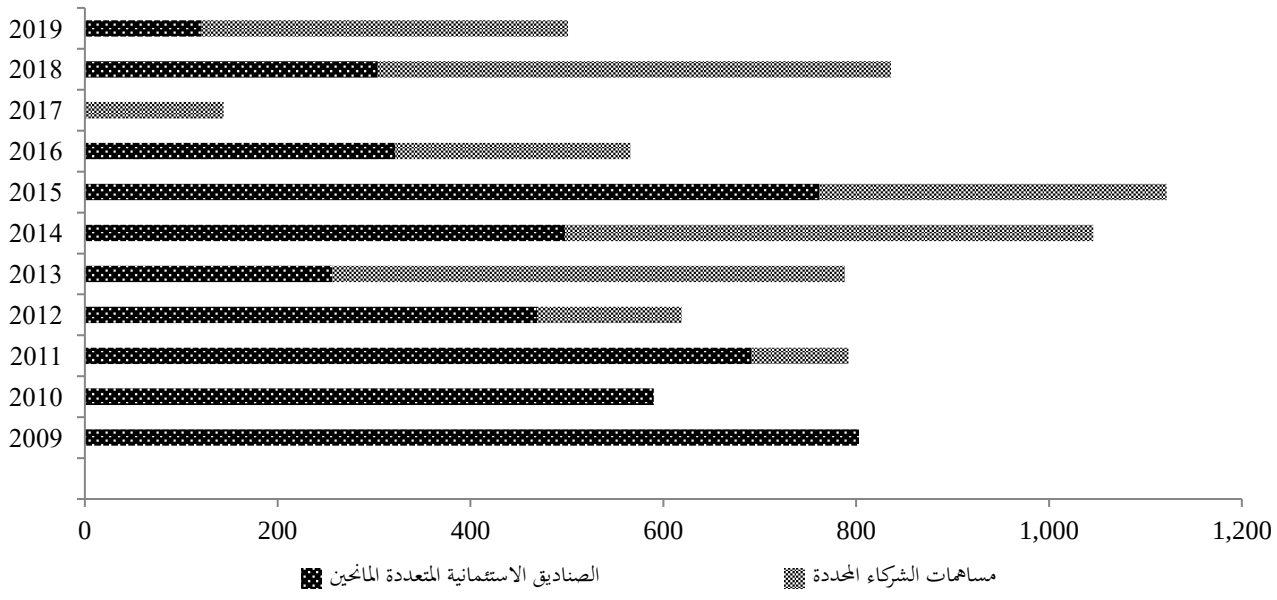

1- مساهمات الشركاء المحددة

17- مساهمات الشركاء المحددة مساهمات مباشرة لوكالة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم التنسيق بين الوكالات. وفي عام 2019، واصل الأونكتاد تعزيز الشراكات الثنائية مع عدة وكالات من المجموعة من خلال الاستخدام التدريجي للاتفاق الموحد المتعلق بالمساهمات المقدمة من وكالات تابعة للأمم المتحدة إلى أخرى والصادر عن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

18- وفي عام 2019، استفاد الأونكتاد، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، من ستة اتفاقات متعلقة بمساهمات مقدمة من وكالات تابعة للأمم المتحدة إلى أخرى. وطُورت أنشطة الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بهدف إنشاء بوابات شاملة لتيسير التجارة من أجل تبسيط البيئة التنظيمية الوطنية للتجارة وتحسين مناخات الأعمال والاستثمار. وفي عام 2019، وردت من مركز التجارة الدولية مخصصات لدعم تنفيذ أنشطة الأونكتاد في الأردن (112 61 دولاراً)، وأفغانستان (000 60 دولار)، وبوركينا فاسو (112 61 دولاراً)، وبوروندي (590 58 دولاراً)، وسري لانكا (334 58 دولاراً)، وفييت نام (000 60 دولار). واستفاد الأونكتاد أيضاً من اتفاق آخر من الاتفاقات المعقودة بين وكالات الأمم المتحدة كجزء من التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وفي عام 2019، تلقى الأونكتاد مخصصات قدرها 512 20 دولاراً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تنمية ريادة الأعمال من خلال التدريب على مهارات ريادة الأعمال وتقديم خدمات استشارية شاملة في مجال الأعمال في ناميبيا.

2- الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

19- تتألف الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين من آليات للتمويل المجمَّع مُنظَّمة في هيكل يشمل ممثلين من منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وتهدف الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، التي صُممت استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى تكملة موارد فرادى الوكالات.

20- وفي عام 2019، تلقى الأونكتاد مخصصات سنوية قدرها 0,12 مليون دولار من الصندوق التعاوني القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة في إطار مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" لدعم تنفيذ خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2016-2021. وتبين أن هذا الصندوق هو آلية تمويل حاسمة للأونكتاد. فقد أعان على تكوين مساعدة متكاملة باستخدام الخبرات الفنية من وكالات غير مقيمة مثل الأونكتاد أفضل استخدام، وكفل أيضاً استدامة التعاون التقني للأونكتاد، حيث عمل حافزاً عن طريق توظيف القيمة المضافة واتساق السياسات بين القطاعات، مما أدى إلى تمويل أنشطة جديدة.

21- وكان استخدام الأونكتاد للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين محدوداً في عام 2019، ولكن من المتوقع أن يزداد مستقبلاً مع ظهور صناديق قطرية جديدة في إطار مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" وإنشاء صناديق قطرية مواضيعية جديدة تحت قيادة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مثل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الذي يضم مكونات عدة بشأن مختلف المواضيع الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة[1]. وستؤدي هذه الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين دوراً بارزاً في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

(1) انظر: https://jointsdgfund.org/partnerships (اطُلع عليه في 2 تموز/يوليه 2020).

دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

22- بالإضافة إلى مصادر التمويل المشار إليها أعلاه، تقدم بعض الجهات المانحة الدعم لبرنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين الذي ينفَّذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

23- وفي عام 2019، واصل برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين التوسع، من حيث عدد البلدان المساهمة وعدد الموظفين. وتولت أربعة بلدان – هي ألمانيا وإيطاليا والصين والمملكة العربية السعودية – رعاية 11 موظفاً من الموظفين الفنيين المبتدئين في الأونكتاد (انظر TD/B/WP/305/Add.2، الجدول 9)، مقارنة بتسعة موظفين فنيين مبتدئين رعتهم ثلاثة بلدان في عام 2018. وكانت ألمانيا أكبر مساهم، حيث تولت رعاية أربعة موظفين فنيين مبتدئين؛ وقامت كل من إيطاليا والصين برعاية ثلاثة موظفين فنيين مبتدئين، وقامت المملكة العربية السعودية، وهي مانح جديد للبرنامج، برعاية موظف فني مبتدئ واحد. ويجدر بالذكر أن أحد الموظفين الفنيين المبتدئين الثلاثة الذين رعتهم إيطاليا ينتمي إلى بلد من أقل البلدان نمواً.

24- ويتيح برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين للموظفين الشبان فرصة فريدة من نوعها للمشاركة في العمل التحليلي والفني الذي يضطلع به الأونكتاد. وعلى الرغم من زيادة عدد الموظفين الفنيين المبتدئين في الأونكتاد، يفوق الطلب في الأمانة العدد المتوافر منهم. لذلك، تكرر الأمانة طلبها إلى الجهات المانحة القادرة أن تنظر في رعاية الموظفين الفنيين المبتدئين، ولا سيما الآتين من بلدان نامية.

ثانياً- النفقات وتخصيص الموارد للتعاون التقني

25- في عام 2019، بلغ إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد 43,3 مليون دولار، أي أقل بقليل من الرقم القياسي الأعلى المسجل في عام 2018 (انظر TD/B/WP/305/Add.2، الجدول 2). وفيما يتعلق بمصادر التمويل، انخفضت النفقات في إطار الصناديق الاستئمانية بنسبة 2 في المائة في عام 2019 إلى 38,8 مليون دولار، في حين زادت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 4 ملايين دولار. وبلغت النفقات في إطار آليات التمويل لمبادرة "توحيد الأداء" 0,49 مليون دولار في عام 2019، مقارنةً بـ 0,42 مليون دولار في عام 2018. وفي عام 2019، ظلت حصة هذه الأنواع الثلاثة من مصادر التمويل في إجمالي نفقات التعاون التقني مستقرة مقارنةً بعام 2018، حيث شكلت النفقات في إطار الصناديق الاستئمانية 90 في المائة من المجموع (الشكل 4).

الشكل 4

نفقات التعاون التقني حسب مصدر التمويل

(بآلاف الدولارات والنسبة المئوية)

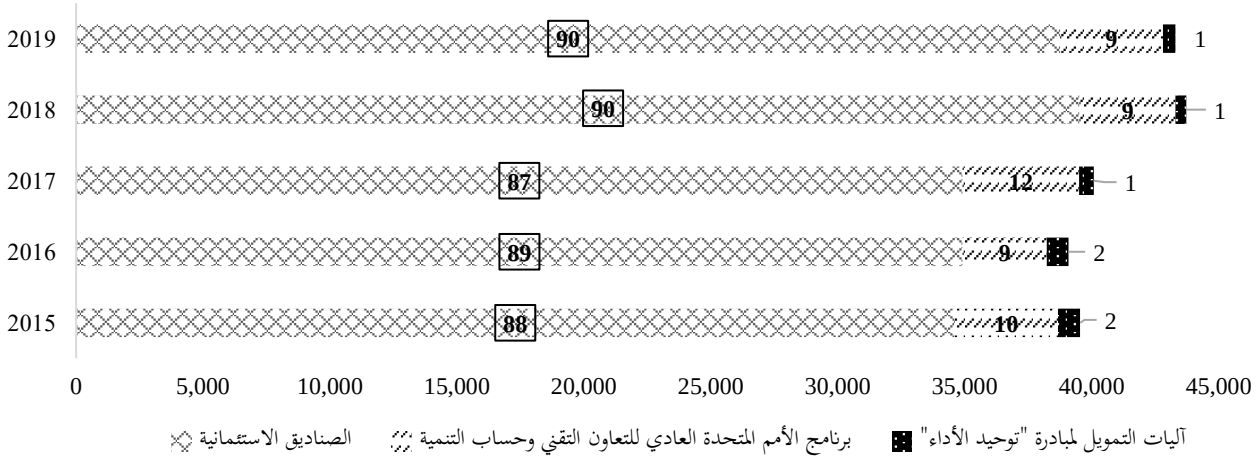

ألف- النفقات حسب نوع المشروع

26- تنفَّذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعد القطري والإقليمي والأقاليمي. وظلت المشاريع القطرية شكل التنفيذ الرئيسي، حيث شكلت ما نسبته 53 في المائة من مجموع النفقات في عام 2019، تليها المشاريع الأقاليمية والإقليمية بنسبة 30 و17 في المائة على التوالي من مجموع نفقات التعاون التقني (الشكل 5).

الشكل 5

نسبة النفقات على المشاريع من مجموع نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، 2018–2019

(بالنسبة المئوية)

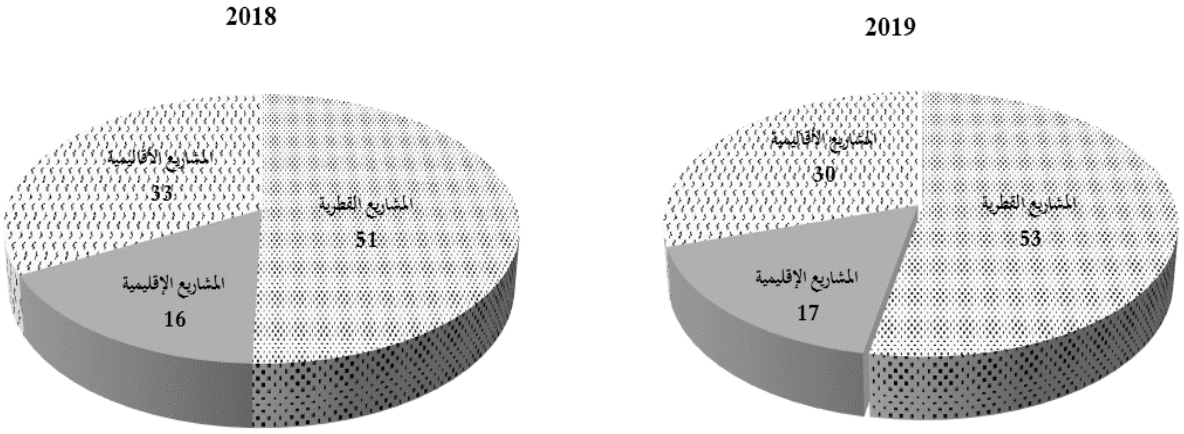

27- وفي عام 2019، زادت النفقات في إطار المشاريع القطرية زيادة طفيفة، حيث بلغت 22,9 مليون دولار. وكانت معظم المشاريع القطرية، البالغ عددها 126 مشروعاً، تموَّل ذاتياً، بسبل منها الاستعانة بالموارد التي توفرها الجهات المانحة من خلال برامج المعونة الثنائية، وركزت هذه المشاريع على تحديث الجمارك وإصلاحها وعلى إدارة الديون. وفي عام 2019، كان 14,9 مليون دولار، أو ما نسبته 65 في المائة من النفقات المتكبَّدة في إطار المشاريع القطرية، يتعلق بتنفيذ مشاريع في أقل البلدان نمواً.

28- وفي عام 2019، بلغت النفقات في إطار المشاريع الإقليمية 7,3 ملايين دولار، بزيادة قدرها 5 في المائة عن عام 2018. وزادت النفقات على المشاريع الإقليمية في أفريقيا بنسبة 8 في المائة، وفي آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 25 في المائة. وانخفضت النفقات على المشاريع الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 45 في المائة.

29- أما المشاريع الأقاليمية فهي مشاريع مواضيعية تنفَّذ في البلدان المستفيدة وتغطي أكثر من منطقة جغرافية. وانخفضت قيمة النفقات في إطار هذه الفئة من المشاريع من 14,3 مليون دولار في عام 2018 إلى 13,1 مليون دولار في عام 2019. وكانت النفقات في عام 2019 تتعلق بتنفيذ العديد من المنتجات في "مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج"، بما في ذلك نظام أسيكودا، ونظام دمفاس، وتيسير الأعمال، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

باء- النفقات حسب المنتَج

30- في عام 2019، بلغت النفقات في إطار المنتجات الواردة في مجموعة أدوات الأونكتاد، والبالغ عددها 28 منتجاً، 39,2 مليون دولار، ما يمثل 91 في المائة من مجموع النفقات السنوية على تنفيذ أنشطة التعاون التقني (انظر الجدول). وظل نظاما أسيكودا ودمفاس أكبر منتجَين للتعاون التقني للأونكتاد، حيث مثّلا 48 و12 في المائة على التوالي من مجموع النفقات في عام 2019، يليهما تيسير الأعمال، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتيسير التجارة، والتدابير غير التعريفية، والتجارة المستدامة والبيئة، التي مثلت مجتمعةً 18 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد. وبلغت حصة أربعة منتجات – برنامج التدريب التجاري، والإحصاءات، والاستثمار والصحة العامة، والتجارة ونوع الجنس والتنمية – ما نسبته 1-2 في المائة لكل منها من مجموع قيمة المشاريع المنجزة. أما النفقات المتصلة بكل منتج من المنتجات الـ 17 المتبقية فقد مثلت أقل من 1 في المائة من مجموع قيمة المشاريع المنجزة. وقد يفسَّر ذلك جزئياً بنقص التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، لا ترد في الجدول النفقات المتكبدة في إطار الأنشطة الممولة مباشرة من الجهات المانحة دون تحويل أموال إلى الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، نال استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك في إندونيسيا دعماً من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، ونال استعراض سياسات الخدمات في المغرب دعماً من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نفقات التعاون التقني، حسب الموضوع والمنتَج، لعام 2019

المنتج	*أهداف التنمية المستدامة المعنية*	*النفقات (بالدولارات)*	*النسبة المئوية من المجموع*
تحويل الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة			
استعراضات سياسات الاستثمار	8، 17	406 333	0,94
استعراضات سياسات الخدمات	8، 9، 17	–	-
استعراضات أطر السياسات التجارية	17	52 539	0,12
استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار	9	225 627	0,52
التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	8، 9، 17	1 822 293	4,21
التدابير غير التعريفية	3، 8، 17	1 162 171	2,68
المفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي	10، 17	199 731	0,46
التجارة المستدامة والبيئة	12، 13، 14، 15	1 058 867	2,45
تشجيع الاستثمار وتيسيره	9، 17	258 221	0,60
أدلة الاستثمار	9، 17	20 489	0,05
تتبع مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود			
دعم التخرج من فئة أقل البلدان نمواً	8	231 787	0,54
نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)	17	5 196 023	12,00
مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	9، 17	156 030	0,36
النفاذ إلى السوق، وقواعد المنشأ، والعلامات الجغرافية لصالح أقل البلدان نمواً	8، 10، 17	34 452	0,08
كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	8، 9	300 424	0,69
خدمات النقل واللوجستيات المستدامة والمرنة	8، 9، 13، 14	239 549	0,55

المنتج	أهداف التنمية المستدامة المعنية	النفقات (بالدولارات)	النسبة المئوية من المجموع
تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الحوكمة			
استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك	8، 10	43 634	0,10
سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	8، 9، 10، 12، 17	188 121	0,43
تيسير الأعمال	8، 16	2 336 874	5,40
تيسير التجارة	10، 16	1 290 356	2,98
النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)	9، 15، 17	20 978 400	48,44
الإحصاءات	17	675 916	1,56
تمكين المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	12، 17	126 925	0,29
الاستثمار والصحة العامة	3، 9	512 156	1,18
اتفاقات الاستثمار الدولية	17	145 567	0,34
تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم			
التجارة ونوع الجنس والتنمية	5، 8	496 845	1,15
ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة	4، 8	398 883	0,92
برنامج التدريب التجاري	8، 9، 14، 17	685 820	1,58
المجموع		**39 244 032**	**90,62**

31- ويتسم التعاون التقني للأونكتاد، من حيث النفقات، بأهمية كبيرة لتحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة، هي الهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ والهدف 9 بشأن التصنيع والابتكار والهياكل الأساسية؛ والهدف 15 بشأن الحياة على الأرض؛ والهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2019، ساهم مبلغ يقدَّر بنحو 15,7 مليون دولار، أو ما نسبته 36 في المائة من مجموع النفقات، يغطي 16 منتجاً، مساهمةً مباشرةً في تحقيق الهدف 17؛ وساهم ما نسبته 20 في المائة من مجموع النفقات في تحقيق الهدف 9؛ وساهم 17 في المائة منها في تحقيق الهدف 15؛ وساهم 9 في المائة منها في تحقيق الهدف 8 (انظر TD/B/WP/305/Add.2، الجدول 5). وساهم منتجان – نظام أسيكودا، والتجارة المستدامة والبيئة – في تحقيق الهدف 15. ومنذ عام 2019، يتعاون نظام أسيكودا مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض من أجل تطوير حل من حلول تكنولوجيا المعلومات لإدارة طلبات الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير المتعلقة بالاتجار بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. ويجري حاليا تجريب هذا النظام في سري لانكا.

جيم- النفقات حسب المنطقة

32- في عام 2019، بلغت النفقات في إطار المشاريع القطرية والإقليمية 30,2 مليون دولار. وأُنفق نحو نصف هذا المبلغ، أي 15 مليون دولار، في أفريقيا، بما في ذلك 10,7 ملايين دولار على مشاريع قطرية و4,3 ملايين دولار على مشاريع إقليمية (الشكل 6). ومقارنةً بعام 2018، زادت النفقات على مشاريع التعاون التقني في أفريقيا بنسبة 3 في المائة. ونتيجةً لذلك، زادت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في أفريقيا من مجموع نفقات التعاون التقني من 33 في المائة في عام 2018 إلى 35 في المائة في

عام 2019 (الشكل 7). ويُعزى ارتفاع النفقات في المنطقة بدرجة كبيرة إلى تعزيز تنفيذ بعض منتجات التعاون التقني، ولا سيما نظام أسيكودا، والتدابير غير التعريفية، والاستثمار والصحة العامة.

33- واتخذت النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ منحى تصاعدياً. وفي عام 2019، ارتفعت هذه النفقات بنسبة 19 في المائة، لتصل إلى 9,3 ملايين دولار، بما فيها 6,8 ملايين دولار للمشاريع القطرية. وزادت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ من مجموع النفقات من 18 في المائة في عام 2018 إلى 21 في المائة في عام 2019. وساهم تعزيز تنفيذ عدد من منتجات التعاون التقني، ولا سيما نظام أسيكودا، والتدابير غير التعريفية، ونظام دمفاس، في ارتفاع مستوى النفقات في المنطقة.

34- وزادت النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى 4,6 ملايين دولار في عام 2019، بسبب تعزيز تنفيذ عدة منتجات، بما في ذلك نظام أسيكودا؛ ونظام دمفاس؛ واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتشجيع الاستثمار وتيسيره. ونتيجةً لذلك، زادت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من مجموع النفقات من 10 في المائة في عام 2018 إلى 11 في المائة في عام 2019.

35- وبلغ مجموع النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في أوروبا 1,4 مليون دولار في عام 2019، أي بانخفاض نسبته 44 في المائة مقارنةً بعام 2018، لأسباب أهمها انخفاض النفقات المتعلقة بنظام أسيكودا في المنطقة. وانخفضت حصة المشاريع القطرية والإقليمية في أوروبا من مجموع النفقات من 6 في المائة في عام 2018 إلى 3 في المائة في عام 2019.

36- وفي أمريكا الشمالية، أُنفق مبلغ قدره 296 20 دولاراً في عام 2019 لتنفيذ مشروع أسيكودا في سان بيار وميكلون.

الشكل 6

نفقات التعاون التقني على المشاريع القطرية والإقليمية، حسب المنطقة

(بآلاف الدولارات)

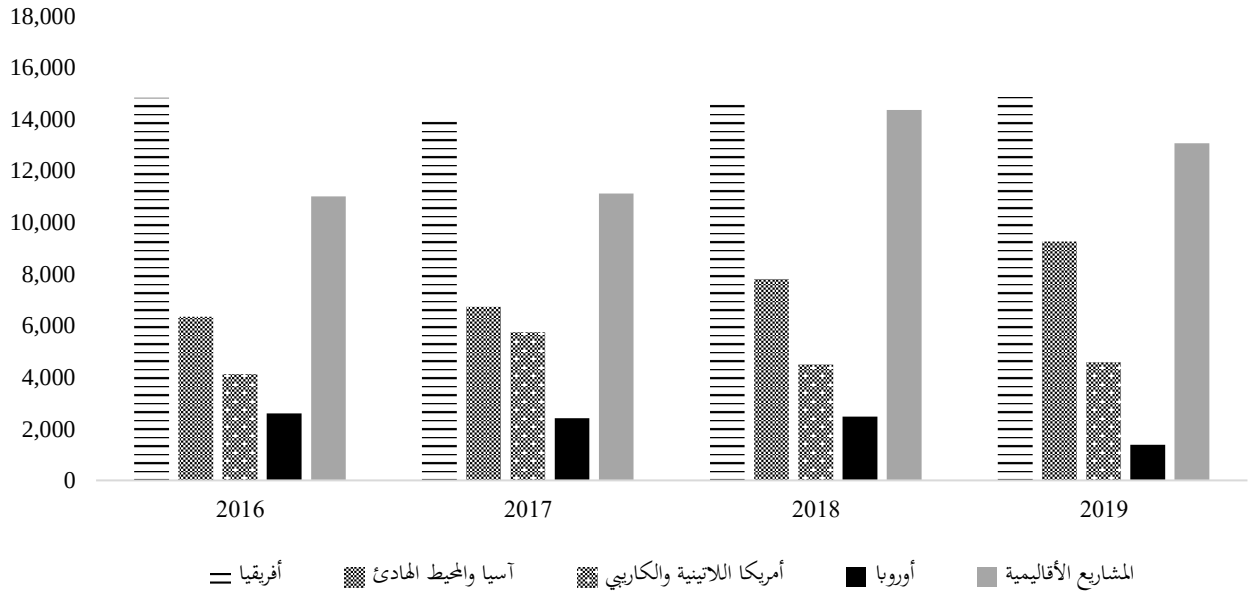

ملاحظة: لا ترد في الجدول النفقات في أمريكا الشمالية لأنها لم تبلغ سوى 296 20 دولاراً في عام 2019.

الشكل 7

الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني، حسب المنطقة

(بالنسبة المئوية)

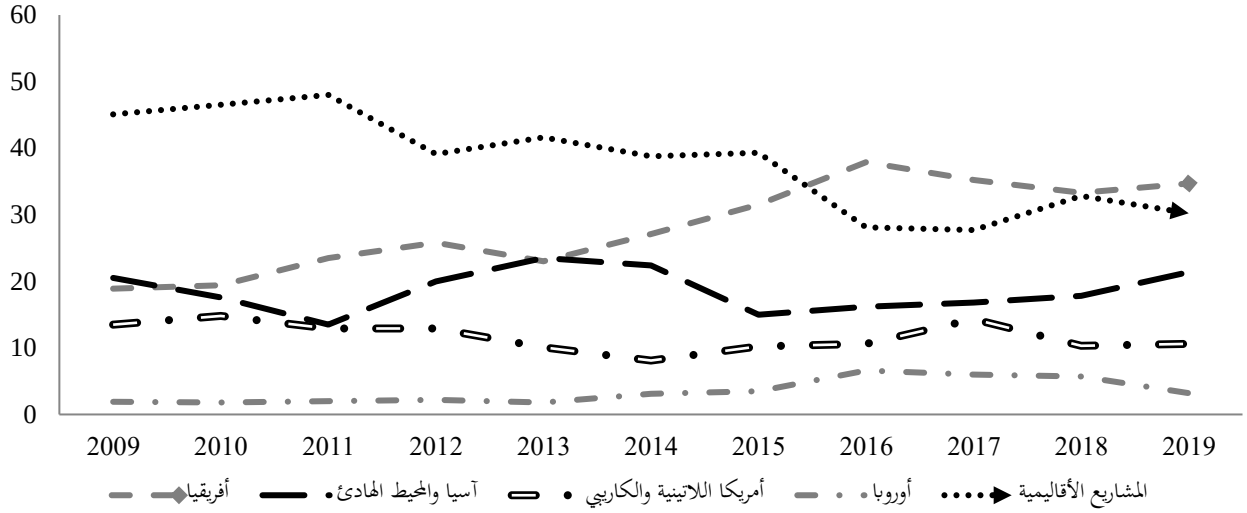

ملاحظة: لا تؤخذ في الاعتبار إلا النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية ولا ترد في الجدول حصة أمريكا الشمالية لأن النفقات لم تبلغ سوى 296 20 دولاراً في عام 2019.

دال- نفقات دعم أقل البلدان نمواً

37- في عام 2019، زاد الأونكتاد تعزيز دعمه التقني لأشد الاقتصادات ضعفاً. وارتفعت نفقات التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً بنسبة 13 في المائة لتبلغ رقماً قياسياً قدره 22,7 مليون دولار (الشكل 8). ولأول مرة، بلغت حصة أقل البلدان نمواً من إجمالي نفقات التعاون التقني 52 في المائة. ومن هذه النفقات، خُصص مبلغ قدره 14,9 مليون دولار، أي 66 في المائة، للمشاريع القطرية في أقل البلدان نمواً، وشمل منتجات من قبيل نظامي أسيكودا ودمفاس، ومساهمة الأونكتاد في الإطار المالي المعزز، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الشكل 8

نفقات التعاون التقني دعماً لأقل البلدان النامية

(بآلاف الدولارات وبالنسبة المئوية)

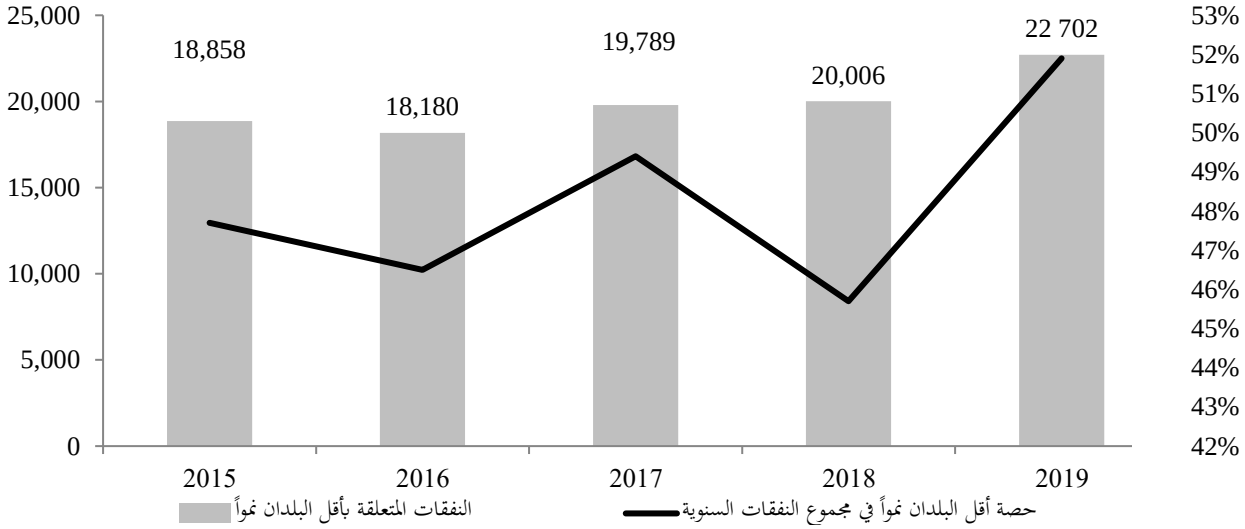

38- ويؤكد بيان مهمة نظام أسيكودا أهمية تقديم المساعدة التقنية والوظيفية لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وفي عام 2019، استفاد 39 بلداً من أقل البلدان نمواً من الدعم المقدم من برنامج أسيكودا. وفي مدغشقر، بلغ مجموع إيرادات مصلحة الجمارك رقماً قياسياً قدره 730 مليون دولار، بزيادة نسبتها 34 في المائة مقارنةً بعام 2017، عندما بدأ تشغيل نظام أسيكودا.

39- وفي إطار الإطار المتكامل المعزز، قُدمت مساعدة مصممة خصيصاً لكل من بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكمبوديا وميانمار ولمشروعين إقليميين بشأن تيسير التجارة والنقل والمرور العابر في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد، بناءً على طلب من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار، مذكرة مفاهيمية إلى الإطار المتكامل المعزز لمشروع يتعلق بسياسة واستراتيجية تجاريتين جديدتين لأقل البلدان نمواً الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل تمويلها في إطار طرائق المشاريع الإقليمية.

40- وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، أُجري منذ عام 2017، 25 تقييماً سريعاً لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية لصالح أقل البلدان نمواً، مما حفز على إجراء حوار بين القطاعين العام والخاص بشأن التجارة الإلكترونية.

41- ولا تزال أقل البلدان نمواً تشكل مجموعة البلدان التي تحظى بالأولوية في إطار أنشطة التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد، ومع ذلك لم يتلق الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً سوى مساهمة من البرتغال (002 22 دولار) في عام 2019. وتشجَّع البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء الإنمائيين على تقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، إن كانت تقدر على ذلك.

ثالثاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

1- الترشيد المواضيعي

42- منذ عام 2015، أصبحت "مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج" أداة فعالة لتجميع أنشطة التعاون التقني. وفي عام 2019، خضع صندوق الأدوات لتنقيح ثان. وفي هذه النسخة الثالثة، التي صدرت في أوائل عام 2020، ظل الهيكل العام دون تغيير، حيث وُزع 28 منتجاً تحت أربعة مواضيع جامعة. وحُدثت جميع المعلومات المتعلقة بالمنتجات، بما في ذلك وقائع البرامج، وأهداف التنمية المستدامة المعنية ومصادر التمويل، واستمر تعزيز نتائج البرامج وآثارها. وأُحدث لكل منتج رمز للاستجابة السريعة يربط بمزيد من المعلومات على موقع الأونكتاد الشبكي. وأخيرا، أُعدت نسخة تفاعلية سهلة الاستخدام من صندوق الأدوات. وفي عام 2019، وُضع 207 مشاريع، بنفقات مجموعها 39,2 مليون دولار، تحت هذه المنتجات الـ 28. وهذا يعني أن 91 في المائة من المشاريع المنفذة في عام 2019، أي من نفقات التعاون التقني، قد أُدمجت في مجموعة الأدوات.

43- ومن أجل دعم جهود الأمانة في تبسيط وتوحيد مشاريعها في مجال التعاون التقني، يُشجَّع المانحون على التقليل من المساهمات المتعددة السنوات المخصصة. وفي عام 2019، وللمرة الأولى، عبأ برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي موارد على المستوى البرنامجي. وستُستخدم المساهمات الواردة من ألمانيا وهولندا لتنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع المترابطة ولأغراض الرصد والتقييم. وسيساعد ذلك على إيجاد أوجه تآزر أقوى في جميع المشاريع وأركان عمل الأونكتاد الثلاثة في هذا

المجال، ويترافق ذلك مع إحداث أثر على مستوى أعلى. ويُشجَّع المانحون الآخرون على الاقتداء بهذا المثال وتقليل المساهمات المتعددة السنوات المخصصة إلى الأونكتاد، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين المنشأة على مستوى البرامج أو الشُعب. وسيتيح ذلك للأونكتاد مزيداً من القدرة على التنبؤ والمرونة في تخطيط التعاون التقني وتنفيذه.

44- وفي عام 2019، وبدعم من الجهات المانحة، أقفل الأونكتاد مالياً 33 مشروعاً وبدأ 36 مشروعاً جديداً (انظر TD/B/WP/305/Add.2، الجدولين 16 و17). وبلغ مجموع عدد المشاريع التشغيلية التي ترتبت عليها نفقات 228 مشروعاً في عام 2019، أي أقل بـ 25 مشروعاً عن عام 2018.

2- أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

45- جاء في مافيكيانو نيروبي أن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة – المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، ما زالت تكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية، وأن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط بين هذه الأركان وتكاملها (الفقرة 92).

46- وفي عام 2019، استمر تنفيذ التعاون التقني بطريقة متآزرة مع ركني عمل الأونكتاد الآخرين. ومن الأمثلة على ذلك مجال الخدمات. ففي عام 2019، نفذ الأونكتاد مشروعاً ممولاً من الاتحاد الأوروبي بشأن قياس القيمة المضافة للخدمات في الصادرات وتحليل الخدمات والسياسات التجارية ذات الصلة. وقد انبثق المشروع من برنامج العمل الشامل المتعلق بالخدمات والتنمية والتجارة. وأتاحت المداولات التي جرت في اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والمنتدى العالمي للخدمات تحديد جدول أعمال جديد للبحوث بشأن القيمة المضافة للخدمات، وهو ما أدى إلى صياغة مقترح المشروع. وستُنشر نتيجة المشروع في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية في عام 2020، وسيُسترشد به في ما يضطلع به الأونكتاد من عمليات حكومية دولية، وعمل تحليلي وأنشطة جديدة للتعاون التقني فيما يتعلق بالخدمات.

47- ويتعلق مثال آخر بالعولمة واستراتيجيات التنمية. ففي عام 2019، نفذ الأونكتاد مشروعاً بشأن استعادة تعددية الأطراف من أجل التنمية العالمية. وكانت النتيجة الرئيسية للمشروع تقريراً صدر في نيسان/أبريل 2019 بعنوان "تعددية الأطراف الجديدة من أجل الرخاء المشترك: مبادئ جنيف من أجل اتفاق أخضر عالمي جديد". واستُرشد بالنتائج الرئيسية للتقرير والمناقشات ذات الصلة في إعداد تقرير التجارة والتنمية لعام 2019: تمويل اتفاق أخضر عالمي جديد، الذي استكشف مسألة كيفية تمويل اتفاق أخضر عالمي جديد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وساهم أيضاً في نجاح مبادرة جديدة لبناء القدرات، هي مدرسة الأونكتاد الصيفية لعام 2019، التي ركزت على موضوع اتفاق أخضر عالمي جديد. واستناداً إلى تقرير التجارة والتنمية لعام 2019 والمداولات ذات الصلة في الاجتماعات الحكومية الدولية، واصل الأونكتاد تطوير مقترح مشروع بعنوان "تعبئة الموارد من أجل اتفاق أخضر جديد: الشراكات والعمل مع آسيا"، وهو مشروع يُتوقع تمويله من حساب التنمية.

3- التعاون بين الشُعب

48- تعمل لجنة استعراض المشاريع، من خلال اجتماعاتها الرسمية ومشاوراتها غير الرسمية، كآلية داخلية لتعزيز التعاون بين الشُعب وضمان الاتساق في التعاون التقني للأونكتاد. وفي عام 2019، عقدت اللجنة اجتماعين لمناقشة تأثير إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التعاون التقني للأونكتاد، واستراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني، وتحديث مجموعة الأدوات والأنشطة المتصلة بقاعدة بيانات الطلبات وجمع الأموال. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، رأت اللجنة أن

من المهم وضع استراتيجية بشأن كيفية المشاركة في عمليات البرمجة القطرية، بسبل منها وضع معايير لتحديد أولويات مشاركة الأونكتاد في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. واقترحت اللجنة أيضاً تنظيم تدريب عملي داخلي من أجل تحسين إعداد موظفي المشاريع للإصلاح.

49- وفي عام 2019، واصل الأونكتاد تنفيذ مشروعين متعددي الشُعب في أنغولا ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، كما وقع اتفاقاً جديداً مع منظمة العلامات التجارية لشرق أفريقيا لتنفيذ مشروع بشأن تيسير التجارة لجماعة شرق أفريقيا. وسيستند هذا المشروع إلى النتائج المحققة في إطار الاتفاق الأول الموقع مع منظمة العلامات التجارية لشرق أفريقيا في عام 2015، وسيوسع نطاق دعم الأونكتاد للدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا من أجل التصدي للتحديات المتبقية في الامتثال التام لتدابير اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وستشترك شعبة التكنولوجيا واللوجستيات وشعبة الاستثمار والمشاريع، بما لديهما من خبرة في تيسير التجارة وتيسير الأعمال، في تنفيذ المشروع على مدى أربع سنوات.

50- والتعاون بين الشُعب، الذي يستفيد من قوة مختلف الشعب، مهم في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في تنفيذ التعاون التقني. وقد أبرز التقييم الخارجي لمشروع حساب إنمائي بشأن التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التعاون بين برنامج التجارة ونوع الجنس والتنمية في إطار شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية وفرع المشاريع التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع في مجال وضع وتوفير تدريب مصمم خصيصاً للتاجرات غير الرسميات عبر الحدود، استنادا إلى منهجية إمبريتيك. وذكر التقييم أن التعاون عزز كفاءة المشاريع، وكان مفيداً لكل الكيانات الشريكة، وأدى إلى تحقيق مكاسب وقيمة مضافة للمشاركين.

4- التعاون بين الوكالات

51- صار التعاون بين الوكالات سمة متزايدة الأهمية في التعاون التقني للأونكتاد. وبغية تحسين دعم البلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030، يسعى الأونكتاد إلى توسيع شبكته وإقامة شراكات جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لحشد الخبرات وتجميع الموارد وتنسيق الإجراءات من أجل التنفيذ الفعال للتعاون التقني. وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك، في مجالات منها التجارة الإلكترونية، وتشجيع الاستثمار وتيسيره، وتيسير التجارة، والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

52- وفي عام 2019، أقر فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة إعادة تصنيف مؤشرين من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني، وهما المؤشر 12-6-1 (عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة) والمؤشر 16-4-1 (القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة، بدولارات الولايات المتحدة الحالية). وهذا يدل على أنه تم التوصل إلى اتفاق دولي في تعريف المؤشرات، غير أن البلدان لا تنتج بعد بيانات ذات صلة بصورة منتظمة. وحُقق هذا الإنجاز بفضل التعاون الوثيق بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفهما القيّمين على المؤشر 12-6-1 وبين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفهما القيّمين على المؤشر 16-4-1. وسيواصل الأونكتاد زيادة تعاونه مع هاتين الوكالتين في جمع البيانات الوطنية والإقليمية والعالمية وتجميعها للتمكين من تقديم التقارير عن المؤشرين.

53- وفي عام 2019، بدأ الأونكتاد، في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، مشروعاً مشتركاً بشأن قطاعي البستنة والسياحة في ولاية شان في ميانمار، بتمويل من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. ويستند المشروع إلى المزايا النسبية لخمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) وتعاونها الناجح في مشروع مماثل في جمهورية

تنزانيا المتحدة. وفي عام 2020، أطلق الأونكتاد، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الصحة العالمية، مشروعاً بشأن حوافز الاستثمار من أجل الإنتاج المحلي للمضادات الحيوية الأساسية في شرق أفريقيا. وسيساعد المشروع على مواءمة الإنتاج المحلي للمضادات الحيوية مع احتياجات الصحة العامة على الصعيد الإقليمي، لزيادة كمية المضادات الحيوية الموردة حالياً بكميات غير كافية، وفي الوقت نفسه خفض الإمدادات الزائدة من تلك التي تؤدي إلى مقاومة المضادات الحيوية.

5- الطلبات الواردة من البلدان النامية

54- بدأ التشغيل الكامل لقاعدة بيانات طلبات الأونكتاد في عام 2019. وتتألف قاعدة البيانات من مستودع عمومي على موقع الأونكتاد الشبكي (الإنترنت) ومستودع على الشبكة الداخلية (الإنترانت). والمطلوب من الشُعب أن تقوم بتحديث معلومات الطلبات في المستودع على الشبكة الداخلية على أساس ربع سنوي، بما في ذلك معلومات الميزانية وحالة الطلبات. ومتى أُدخلت هذه المعلومات، يصبح الطلب مؤهلاً للإطلاع عليه في المستودع العمومي.

55- وفي عام 2019، ورد 107 طلبات رسمية للحصول على التعاون التقني للأونكتاد من 58 بلداً وتسع منظمات إقليمية ودولية. ويتوقف الرد على هذه الطلبات في الوقت المناسب بدرجة كبيرة على توافر الأموال. وفي عام 2019، كما في السنوات السابقة، تعذر على الأونكتاد تلبية الطلبات المقدمة من العديد من البلدان النامية بسبب معوقات التمويل. فعلى سبيل المثال، يوجد طلب مرتفع على استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، لكن البرنامج لا تتوافر له الموارد إلا عبر مشروع لحساب التنمية، مما يحد كثيراً من قدرته على تلبية الطلب. وفي مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، سجل الأونكتاد، حتى شباط/فبراير 2020، 31 طلباً ستُرصد لها أموال، منها 21 طلباً لإجراء تقييمات سريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية. وطوال عام 2019، واصل الأونكتاد تلقي عدد متزايد من طلبات الدعم بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واستعراض إطار السياسات التجارية، واستعراض سياسات الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد 27 طلباً قيد النظر تتعلق باستعراضات سياسات الاستثمار.

56- ولسد الفجوة التمويلية، يستكشف الأونكتاد مصادر تمويل جديدة وآليات تمويل مبتكرة. في عام 2019، تلقى الأونكتاد للمرة الأولى تمويلاً من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدعم تقييم سريع لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية في العراق. كما وردت أموال من البنك الإسلامي للتنمية لتمويل دراسة إقليمية عن الاستغلال التجاري لممر الطرق العابرة للصحراء الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الأونكتاد جهوده لتعبئة الأموال من الصندوق الصيني للمساعدة في التعاون بين بلدان الجنوب. ويناقش الأونكتاد أيضاً فرص جمع الأموال بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية في مجال الإنتاج المحلي للمنتجات الصيدلانية، من أجل الحصول على خبرة شاملة تتصل بالطبيعة المتداخلة لإنتاج المستحضرات الصيدلانية، أي الخبرة في مجالات الاستثمار والملكية الفكرية وسياسة الصناعة الصيدلانية والصحة.

6- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

57- بعد وضع إطار الإدارة القائمة على النتائج ومبادئه التوجيهية، ركز الأونكتاد اهتمامه في عام 2019 على بناء قدرات الموظفين على تطبيق مبادئ الإدارة القائمة على النتائج والاضطلاع بالرصد والتقييم على نحو وافٍ. وقد أكمل أكثر من 70 في المائة من موظفي الأونكتاد تدريباً داخلياً على الإدارة القائمة على النتائج، وهم يمثلون جميع البرامج الفرعية الخمسة. ويكفل هذا التدريب إتاحة فهم مشترك للمبادئ والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج على نطاق الأونكتاد.

58- وتواصل الشُعب جهودها الرامية إلى تتبع النتائج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل بعد تنفيذ أنشطة التعاون التقني. فعلى سبيل المثال، قام قسم تيسير التجارة التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، بدعم من مكتب الأمين العام، بوضع وتنفيذ وحدة نموذجية لرصد وتقييم تيسير التجارة كجزء من برنامج تمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة، لتجهيز اللجان بما يلزمها للاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الرصد والتقييم، والسماح بالمتابعة المستمرة على طول سلسلة النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بجمع بيانات قائمة على النتائج من خلال دراسات استقصائية شاملة، لرصد التقدم المحرز في مختلف الجهود المبذولة على مدار السنة. وللمرة الأولى، لم يتمكن القسم من جمع أمثلة وبيانات كمية متعلقة بالأنشطة المضطلع بها في البلدان المستفيدة فحسب، بل قام أيضاً برصد جهوده التواصلية وتعاونه مع الوحدات والمنظمات الأخرى، أي عدد استعراضات الأقران والتدخلات في المناسبات التي تقيمها منظمات أخرى.

59- ويقوم الأونكتاد بوضع نظام مؤقت لرصد الأداء من أجل معالجة الثغرات في تتبع النتائج والإبلاغ عنها وتقاسمها، استباقاً للحل القائم على نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، كان أحد التحديات الرئيسية فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج هو توفير الحوافز للإبلاغ المنتظم والشامل عن النتائج وإنفاذه. ولنجاح تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج لا بد من نظام قائم على تكنولوجيا المعلومات لرصد الأداء والإبلاغ عنه.

7- تعميم مراعاة المنظور الجنساني

60- بفضل الجهود المبذولة على مدى سنوات في تعزيز تعميم المنظور الجنساني، أصبحت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً يُدمجان بصفة متزايدة في تصميم أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتنفيذها، وكان لبعض الجهود تأثير بالفعل في وضع السياسات على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، يركز برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تركيزاً خاصاً على تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، ويسعى إلى تحديد وسد الثغرات في تمايز استيعاب المعارف الرقمية والفوائد المحققة بين النساء والرجال. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، التي تهدف إلى تمكين رائدات الأعمال في المجال الرقمي في البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن "تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019: استحداث القيمة واغتنامها - آثارهما على البلدان النامية" بيانات وتحليلات مصنفة، وتشمل التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية العديد من المسائل البحثية عن نوع الجنس والحصول على الخدمات الرقمية واستخدامها. وتضمن البرنامج أيضاً مؤشرات جنسانية محددة في إطار نتائجه من أجل الوقوف على التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين المرتبط بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

61- ولتشجيع وكالات ترويج الاستثمار على مراعاة مبادئ تمكين المرأة وغيرها من المعايير المماثلة في تصميم استراتيجيات استهداف المستثمرين وتقييم الآثار الإنمائية لعملها، يدمج برنامج ترويج الاستثمار وتيسيره بصفة متزايدة بعداً جنسانياً في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، أُدرجت في حلقات دراسية إقليمية في منطقة البحر الكاريبي وجماعة شرق أفريقيا جلسات عن مدى تأثير أنشطة الاستثمار والأعمال في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أدت الجهود المبذولة على مر السنين إلى نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حلقة دراسية للأونكتاد بشأن كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمل وكالات ترويج الاستثمار، وتقوم وكالة ترويج الاستثمار في كوستاريكا الآن، بعد مشاركتها في الحلقة الدراسية، بتقييم أنشطتها وإعداد تقارير عنها بما يتماشى مع أربعة أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، منها الهدف 5.

8- استراتيجية التعاون التقني

62- طلب مجلس التجارة والتنمية، في مقرره 550 (الدورة التنفيذية الثامنة والستون)، إلى أمانة الأونكتاد "إعداد مشروع استراتيجية لتعاونه التقني بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، وبدء مناقشة أولية في دورة للفرقة العاملة" تُعقد في عام 2020. وقد تشاور الأونكتاد مع الدول الأعضاء بشأن استراتيجية جديدة للتعاون التقني، وستجري المناقشة الأولية في الدورة الثمانين للفرقة العاملة.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

63- يسلط هذا الفرع الضوء على إسهامات الأونكتاد الرئيسية في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر الإطار)، بما يقوم به من عمليات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. والمجموعة المشتركة آلية فعالة لتنسيق مشاركة الوكالات في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واقتراح برامج مشتركة متسقة بشأن التجارة والقضايا المتصلة بها.

إسهامات الأونكتاد الرئيسية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

شكل عام 2019 خطوة هامة إلى الأمام في عملية الإصلاح، مع تمكين منسقين الأمم المتحدة المقيمين من الاضطلاع بدور أكبر، وبتوقعات جديدة من الوكالات غير المقيمة مثل الأونكتاد، ولا سيما فيما يتعلق بالانخراط والمشاركة في عمليات التحليل القطري المشترك وإطار التعاون على الصعيد القطري. وقد انخرط الأونكتاد في صياغة عملية الإصلاح وإعدادها منذ البداية، وشارك في العديد من الأفرقة العاملة، مما سمح بطرح آراء الوكالات غير المقيمة في المناقشة.

وفي عام 2019، بدأ الأونكتاد مبادرة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي بهدف تهيئة بيئات مواتية واضحة وآلية لتفاعل الأونكتاد على نحو يتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة مع نظام المنسقين المقيمين على المستوى القطري. وستنجَز هذه المبادرة في عام 2020، وستشمل منابر للتواصل بين الأونكتاد وغيره من الوكالات غير المقيمة والمنسقين المقيمين، وكذلك دورات تدريبية وحلقات دراسية شبكية للمنسقين المقيمين.

وفي هذا السياق، أثبتت المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية أنها آلية مجربة ومختبرة للتعاون بين الوكالات، حيث تقدم مشورة سياساتية متكاملة على الصعيد القطري في أكثر من 30 بلداً، وتلبي احتياجات المستفيدين بتوفير خبرة فريدة مشتركة بين الوكالات بشأن السياسات التجارية وما يتصل بها من قضايا القدرة الإنتاجية والتنويع الاقتصادي، مع تقديم مساهمات كبيرة من الوكالات غير المقيمة ومن مقار الوكالات. ومن المتوقع أن تستمر المجموعة المشتركة في الاضطلاع بدور هام بعد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ونظم الأونكتاد عدداً من الاجتماعات الداخلية للموظفين لإطلاعهم على الإصلاح وتعزيز التعاون بين الشُعب وكفالة المشاركة المثلى في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيجري تنظيم تدريب من أجل إعداد موظفي المشاريع إعداداً أفضل لعلاقات العمل مع المنسقين المقيمين.

وفي عام 2019، نسق الأونكتاد مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لكفالة استفادة المنسقين المقيمين استفادةً كاملة من خبرته في مجال المشورة السياساتية المتكاملة في عملياتهم على المستوى القطري.

وفي عام 2020، دُعي الأونكتاد إلى المشاركة كعضو في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في التغلب على التحديات الصحية والإنمائية التي تسببها الجائحة.

64- وعلى الصعيد الوطني، ترد فيما يلي أسماء البلدان التي اضطلعت فيها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية بعمليات في عام 2019:

(أ) أفريقيا (شرق، ووسط، وجنوب، وغرب): إثيوبيا، أنغولا، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، كابو فيردي، ليسوتو، مدغشقر؛

(ب) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مصر؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، بوتان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الصين، فييت نام، ميانمار، نيبال؛

(د) أوروبا وآسيا الوسطى: أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، جورجيا، صربيا، كازاخستان؛

(هـ) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: أوروغواي.

65- وعلى الصعيد الإقليمي، تتصل المجموعة المشتركة بالمديرين الإقليميين لمكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي والمنسقين المقيمين واللجان الإقليمية، لكفالة إمكانية تبادل أفضل الممارسات المحددة في بعض البلدان أو المناطق، مثل شراكة الأونكتاد بشأن تيسير التجارة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أوروبا وآسيا الوسطى، وتكرارها على الصعيد الإقليمي. وفي أفريقيا، واصلت المجموعة المشتركة تقديم المساعدة في عام 2019 في سياق مبادرة الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث عمل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة معاً لمعالجة العلاقة بين التنمية والشؤون الإنسانية.

66- وعلى الصعيد العالمي، واصل الأونكتاد وضع مبادرات ذات صلة للتعريف بالمساعدة التي تقدمها المجموعة المشتركة في سياق خطة عام 2030. وقدم الأونكتاد، استناداً إلى شراكته الطويلة الأمد مع منظمة التجارة العالمية، عروضاً في دورات دراسية عن السياسة التجارية. كما عزز الأونكتاد شراكته مع منظمة العمل الدولية بإلقاء محاضرات كجزء من برنامج درجة الماجستير في إدارة التنمية في المركز الدولي للتدريب في تورينو بإيطاليا.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

67- نظراً لاسترجاع التمويل من المصادر الرئيسية، بلغ مجموع موارد صناديق الأونكتاد الاستئمانية 46 مليون دولار في عام 2019، وهو أعلى مبلغ منذ عام 1995. كما حافظ إجمالي النفقات على مستوى مرتفع، حيث بلغ 43,3 مليون دولار، وهو أقل بقليل من الذروة التي بلغت 43,7 مليون دولار في عام 2018. وعلى وجه الخصوص، بلغت النفقات المتصلة بأقل البلدان نمواً مبلغاً كبيراً قدره 22,7 مليون دولار. ولأول مرة، كان أكثر من نصف مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد موجهاً لدعم أقل البلدان نمواً.

68- وتبعث الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للتعاون التقني للأونكتاد على التشجيع، غير أن هذه الموارد من المرجح أن تنخفض في المستقبل القريب، حيث سيتعين على المانحين تخصيص المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الوطني في أعقاب جائحة "كوفيد-19". وفي الوقت نفسه، يتوقع الأونكتاد أن يتلقى المزيد من طلبات التعاون التقني من البلدان النامية، ولا سيما من البلدان الضعيفة التي تضررت كثيراً من الجائحة العالمية. ولمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية، بدأ الأونكتاد، بالتعاون الوثيق

مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة، بتنفيذ بعض المشاريع في المجالات التالية: المشاريع الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ والنقل والربط التجاري؛ وتمويل التنمية. وتوافر تمويل مستدام من المانحين أمر حاسم الأهمية لكي يتمكن الأونكتاد من تقديم التعاون التقني في أوانه للتخفيف من التأثير الاجتماعي – الاقتصادي للجائحة في البلدان النامية.

69- ويشارك الأونكتاد، بوصفه عضواً في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مشاركةً كاملة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لجعل تعاونه التقني أكثر ملاءمةً لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى الإنجازات التي تحققت في عام 2019، سيواصل الأونكتاد تحسين أداء التعاون التقني، بتركيز جهوده في المجالات التالية بوجه خاص: تقديم تدريب عملي لموظفي المشاريع بشأن الإصلاح وانعكاساته على التعاون التقني للأونكتاد؛ واستكشاف النُهُج الفضلى للاستفادة من مصادر التمويل المتاحة على الصعيد القطري، مثل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛ وتعزيز التنظيم الداخلي من أجل تحسين تلبية الطلب المتزايد من مكاتب المنسقين المقيمين لمشاركة الأونكتاد في تخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري.